إنعكاسات الأزمة المالية العالمية على المصارف الإسلامية

أ.العرابي مصطفى

أستاذ مساعد صنف "ب" جامعة بشار

أ.عبدوس عبد العزيز

أستاذ مساعد صنف "أ" جامعة بشار

أ.عبدوس عبد العزيز	أ .العرابي مصطفى
أستاذ مساعد صنف "أ" جامعة بشار	أستاذ مساعد "ب" بجامعة بشار
الهاتف:0553011751	الهاتف: 0776063962
الأميل:abdous1977@yahoo.fr	الأميل : mlarabi82@yahoo.fr

إنعكاسات الأزمة المالية العالمية على المصارف الإسلامية

ملخص : تتناول هذه الورقة البحثية تداعيات الأزمة المالية العالمية على المصارف الإسلامية ،حيث تم الحديث عن آثار الأزمة على المصارف الإسلامية في جوانبها الإيجابية والسلبية ،محاولة إستخلاص أوجه التأثر المباشر وغير المباشر بالأزمة ومدى تأثر هذه المصارف مقارنة مع نظيرتها التقليدية ،كما تتعرض الورقة إلى أهم التحديات التي يكون التصدي لها بمثابة إطار جديد لتطوير الصناعة المالية الإسلامية وضمان النمو المستدام والمتوازن لها بعد الأزمة ، واختتمت الورقة بأهم النتائج والتوصيات.
الكلمات المفتاح : المصارف الإسلامية،المصارف التقليدية،الأزمة المالية العالمية، التحديات.

تمهيد :

تشير الأدبيات الاقتصادية المتعلقة بالتمويل إلى الدور الهام الذي تؤديه المصارف في حفز النمو من سعيها لأداء مهام الوساطة المالية وتعبئة المدخرات وتوجيهها لقطاع الأعمال وفقا لاحتياجاته الجارية والاستثمارية قصد تحقيق كفاءة تخصيص الموارد وتقليل المخاطر. وفي هذا السياق ظهرت المصارف الإسلامية كمؤسسات مالية تتخذ الشريعة الإسلامية منطلقا لتعاملاتها. ورغم حداثة تجربة البنوك الإسلامية والمصاعب والعقبات التي تواجه عملها، استطاعت تحقيق نجاحات مكنت من تطور ونمو الصناعة المصرفية الإسلامية في فترة زمنية وجيزة.

لقد أصبحت الصناعة المصرفية الإسلامية صناعة محترفة مكنت الكثير من المؤسسات من تحقيق النمو والأرباح والاستجابة لحاجات عملائها. إذ بلغ عدد المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية أكثر من 300 مؤسسة عام 2008. فلقد بين تقرير صادر عن مؤسسة خدمات المصارف الإسلامية في لندن في يناير 2008 أن سوق الخدمات المصرفية الإسلامية في العالم ارتفع من 531 مليار دولار في نهاية العام 2006 إلى 729 مليار دولار في نهاية 2007 أي بمعدل نمو 37% .[1]

لقد شهد العقد الأول من القرن الواحد والعشرين بزوغ أزمة مالية حادة لم يشهد العالم نظير لها منذ أزمة الكساد العظيم لسنة 1929. فبحلول الربع الأخير من عام 2008 بدأت بوادر الأزمة تلوح في الأفق، كتداعيات لخل[2] في سير وأداء الأنظمة المالية في الولايات المتحدة الأمريكية والدول الصناعية الكبرى، وكانت بدايات الأزمة المالية بأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة، حيث تسبب التوسع الكبير في منح الائتمان المصرفي والإفراط في منح القروض للشركات والأفراد ذوي السجل الائتماني الضعيف، في حدوث اهتزازات عنيفة مست قطاع الإسكان في الولايات المتحدة

الأمريكية أعقبتها خسارة عدد كبير من الأمريكيين لمنازلهم و انهيار بعض البنوك العملاقة مما قلص من حظوظ قطاع الأعمال في الحصول على الائتمان وهو ما مهد الطريق أمام الكساد .

لقد بينت الأزمة حجم الثغرات ونقاط الضعف التي يحملها النظام المالي الرأسمالي العالمي رغم ما حققه من نجاحات وقدرة على تجاوز أزماته المختلفة ومساهمته في تحقيق الرفاه الاجتماعي والاقتصادي لشعوب الدول التي تبنت النظام الاقتصادي الرأسمالي. وهو ما جعل الأنظار تتجه للبحث عن البدائل.

مما سبق تبرز معالم إشكالية البحث التي نسوقها كالتالي:

ما مدى تأثر المصارف الإسلامية بالأزمة المالية العالمية ؟

هذا السؤل يقودنا للإجابة على الأسئلة الفرعية التالية:

هل تأثرت المصارف الإسلامية بالأزمة ؟ و هل تأثرها – إن وجد – كان محدوداً بالقياس إلى تأثر المصارف التقليدية ؟و هل تأثرها مباشر أو غير مباشر ؟و هل تأثرها كان بحكم الوضع العام لآثار الأزمة أم بحكم استثماراتها المباشرة بالقطاع العقاري؟

فروض البحث :

لغرض الإجابة عن الأسئلة أعلاه نفترض ما يلي:

1. أن المصارف الإسلامية قد تأثرت بالأزمة بدرجات مختلفة فيما بينها.
2. أن تأثر المصارف الإسلامية بالأزمة العالمية الحالية كان اقل بكثير من تأثر المصارف التقليدية.
3. أن تأثر المصارف الإسلامية بالأزمة المالية العالمية الحالية كان بطريقة غير مباشرة نتيجة لـــ:

أ- ارتباطها بالبنوك العالمية .

ب- تأثرت بالوضع العام الذي نتج عن الأزمة، وخاصة الركود الاقتصادي الذي أصاب الاقتصاد العالمي

يهدف هذا البحث إلى تحليل تأثير الأزمة المالية العالمية على المصارف الإسلامية وإبراز أهم تحدياتها بعد الأزمة ، وتتبع أهميته في ظل أزمة اقتصادية ومالية خانقة شهدها العالم والتي تفرض على المؤسسات المصرفية الإسلامية مواجهة تداعياتها.

وفي سبيل تحقيق أهداف البحث و اختبار مدى صحة الفرضيات قسمنا الدراسة إلى:

1. آثار الأزمة المالية العالمية على المصارف الإسلامية ؛
2. أهم التحديات أمام المصارف الإسلامية بعد الأزمة المالية .

1-آثار الأزمة المالية العالمية على المصارف الإسلامية

أقرت منظمات ومؤسسات مالية دولية كصندوق النقد الدولي[3] لبنك الدولي وميريل لينش ومؤشرات داو جونز الإسلامية إلى أن مؤسسات التمويل الإسلامي كانت الأقل تأثراً بالأزمة المالية، ذلك أن جوهر الأسباب المؤدية للإعصار المالي هو التوسع في منح الائتمان والمتاجرة بالقروض وخلق الودائع بنسب مفرطة والتعامل بالمشتقات المالية القائمة على المقامرة والمراهنة، والدخول في عمليات استثمارية ذات مخاطر عالية لا تتناسب وقدرة تحمل المؤسسات التمويلية ولا تتسق وتصنيفها الائتماني . في حين تقوم المؤسسات المصرفية والتمويلية الإسلامية على حظر المتاجرة بالقروض واعتماد مبدأ العدل بتقاسم المخاطر بين البنك والعميل، وتحريم الربح بدون مخاطرة، وتوخي المعايير الأخلاقية في المعاملات، وهو ما جعلها أكثر قدرة على التصدي وامتصاص آثار الأزمة، بل أتاحت الأزمة فرصاً استثمارية للمصارف الإسلامية عززتها عودة الأموال العربية المهاجرة.

هل معنى ما سبق إن المصارف الإسلامية لم تتأثر بالأزمة المالية العالمية الحالية ؟

لقد ألقت الأزمة بظلالها على العمل المصرفي التقليدي والإسلامي ، في ظل سيادة العولمة وهو ما جعل اقتصادات الدول الإسلامية تتأثر بالأزمة وتداعياتها، خاصة منها التداعيات الناجمة عن انهيار بعض البنوك الغربية الكبرى مما جعل البنوك الإسلامية أمام تهديدات الأزمة، فلقد أشار تقرير"التمويل الإسلامي بين أسعار النفط والأزمة العالمية" الصادر عن وكالة "موديز"[4] لخدمات المستثمرين إلى أن المؤسسات المالية الإسلامية ليست بمنأى عن مخاطر هذه الأزمة، تواجه تحديات تتعلق بقلة السيولة وأنظمة إدارة السيولة، وتراجع أسعار الأصول، وتدهور نوعية الأصول على غرار ما واجهته المصارف التقليدية.

و طالما أن المصارف الإسلامية قد تأثرت بالأزمة فيا ترى ما هي أوجه التأثر ، و هل هي ايجابية أم سلبية ؟ و هذا ما سنتناوله فيمايلي :

1-1الآثار الإيجابية:

أ- إن أول اثر ايجابي في جانب المصارف الإسلامية هو إقرار العالم بصلابة الأسس التي تقوم عليها الصّيرفة الإسلامية وصحّة القوانين التي تحكمها بل تعدى الأمر الإقرار بصحّة هذه المبادئ إلى الدعوة إلى الأخذ بها.

وقد لاقت المصارف الإسلامية اعتراف المجتمع الدولي بها ، و إفساح المجال لعملها بل و الإشادة الدولية بها ، فقد قال وزير المالية البريطاني في مؤتمر المصرفية الإسلامية الذي عقد في لندن بعد شهر رمضان الماضي 2009م ، (إن المصرفية الإسلامية تعلمنا كيف يجب أن تكون عليه المصرفية العالمية) .[5]

كما أن هذه الأزمة عجلت بفتح الكثير من الأسواق الأوربية التي كانت مغلقة أمام صناعة الصيرفة الإسلامية ومن أهمها السوق الفرنسية حيث دعا مجلس الشيوخ الفرنسي إلى ضم النظام المصرفي الإسلامي للنظام المصرفي في فرنسا[6] ، فقد قالت وزيرة المالية الفرنسية كريستان لاغارد (سأكافح لاستصدار قوانين تجعل المصرفية الإسلامية تعمل بجانب المصرفية التقليدية في فرنسا) ، وقال المجلس في تقرير أعدته لجنة تعنى بالشؤون المالية في المجلس إنّ النظام المصرفي الذي يعتمد على قواعد مستمدة من الشريعة الإسلامية مريح للجميع مسلمين وغير مسلمين.[7]

ب- أصبح ينظر إلى المصارف الإسلامية على أنها جزء من الحل للازمة المالية العالمية الحالية ، فبالرغم من أن الصيرفة الإسلامية لا يزال حجمها على المستوى العالمي ضئيل إذ لا يمثل سوى (3-4%) فقط من حجم الصيرفة العالمية ، إلا أن معدلات نموها متسارعة حيث بلغ معدل نمو أصولها في نهاية عام 2008م (24%) و استثماراتها بنسبة (23%) وودائعها بنسبة (26%) ، و قد أشارت مؤسسة (آرنست اند يونغ) إلى أن الصيرفة الإسلامية تمثل جزءاً من الحل للازمة المالية العالمية و ليس الحل بأكمله ، و هي الأقل تأثرا بالأزمة العالمية و ستكون موضع ترحيب في الغرب حالياً بفعل الأزمة المالية[8] ، ذلك أن طبيعة الاستثمارات في المصارف الإسلامية لا تؤدي إلى مثل هذا الأزمات ، و من ثم فان دخول المصارف الإسلامية على الساحة المصرفية العالمية سيشكل جزءاً من حل هذه المشكلة ، كما سيشكل صمام أمان في المستقبل لعدم تكرار مثل هذه الأزمة أو على الأقل التخفيف من حدتها .

ج- تزايد نشاط المؤتمرات و الندوات و مراكز البحوث التي تتناول الاقتصاد الإسلامي بشكل عام و العمل المصرفي الإسلامي بشكل خاص، و تظهر البيانات المنشورة انه لا يكاد يمر شهر من الأشهر الماضية إلا و فيه مؤتمر أو ندوة أو ملتقى أو ورشة عمل تبحث في العمل المصرفي

الإسلامي ، و هذا الأمر يعطي زخماً للاقتصاد الإسلامي لم يشهده من قبل و الغريب في الأمر أن الاهتمام بالعمل المصرفي الإسلامي في الدول غير الإسلامية أكثر منه في الدول العربية الإسلامية ، بل إن الأمر الأكثر غرابة أن نجد أن (60%) من المصارف الإسلامية تقع في دول غير إسلامية ، و الأكثر غرابة أن نجد أن لندن و باريس تتنافسان لتكون أيهما مركزاً للتمويل الإسلامي في أوروبا و العالم ، و قد أصدرت بريطانيا في عام 2004م نصوصاً تشريعية لتشجيع العمل المصرفي الإسلامي .[9]

إنّ هذه الأزمة منحت الصيرفة الإسلامية فرصة ذهبية لتقدّم للعالم نموذج أعمالها بديلا عن المصرفية التقليدية وهي مطالبة بتوضيح هذا النموذج عن طريق عقد المؤتمرات والندوات وورش العمل التي تشرح أسس ومبادئ هذه الصناعة مع تشخيص الأزمة المالية العالمية الراهنة في ضوء هذه الأسس والمبادئ ، كما أن هذه الأزمة منحت الصيرفة الإسلامية فرصة لتنشيط أعمالها وتوسيع أسواقها عبر فتح أسواق جديدة لها وتوسيع قاعدة المتعاملين معها.

د–ازدياد ودائع المصارف الإسلامية عقب الأزمة متأثرة بعدة عوامل أهمها :[10]

– تحول كثير من العملاء من الإيداع لدى المصارف التقليدية إلى المصارف الإسلامية، هروباً من مسألة الربا التي اتضحت أبعادها عقب الأزمة و خوفاً من إفلاس المصارف التقليدية.

– افتتاح كثير من المصارف الإسلامية خاصة في دول الخليج العربي و بقية دول العالم.

– افتتاح بعض المصارف التجارية التقليدية لفروع إسلامية مثل (سيتي غروب ، و اتش اس بي سي ، و دوتشيه بنك) ، و البعض الآخر افتتح نوافذ إسلامية.[11]

– اتجاه الحكومات في العالم للاستفادة من معطيات العمل المصرفي الإسلامي مثل فرنسا و بريطانيا.

هـــ – تزايد استخدام صكوك التمويل الإسلامية سواء على مستوى القطاع الخاص أو على مستوى الحكومات و المؤسسات العامة و المجالس المحلية ، و هذا يشير بوضوح إلى مدى إمكانية أن تكون الصيرفة الإسلامية بديلاً كاملاً للمصرفية التقليدية و ذلك بتطوير الأدوات المالية الإسلامية ، و

تظهر بعض البيانات أن حجم الصكوك المالية الإسلامية قد وصل في نهاية 2008م إلى (60) مليار دولار و تعد ماليزيا من الدول التي تصدر الصكوك الإسلامية بكثرة ، و كذلك دول الخليج و تدرس كل من بريطانيا و اليابان و تايلاند إمكانية إصدار سندات مالية إسلامية خاصة بها .[12]

و- مقارنة مع نظيرتها التقليدية فإن تأثير الأزمة على المصارف الإسلامية كان أقل بحيث كشفت ورقة بحثية[13]بنكية أن الأزمة المالية العالمية أضرت بأداء جميع البنوك على حد سواء، حيث إن جميع البنوك بلا استثناء إسلامية كانت أو تقليدية شهدت تراجعا ملحوظا في أدائها، وهو ما يوضح مدى خطورة الأزمة المالية على النظام المالي الدولي.

كما كشفت الورقة عن تهاوي معدل العائد العام على حقوق المساهمين للبنوك الإسلامية بنحو 33.5 % من 13.8 %في عام 2006 إلى 6.55 %في عام 2008.

وأظهرت الدراسة أنه في حال تم الأخذ بالعائد على حقوق المساهمين في كل مجموعة على حدة، قد انخفض بـــ90.34 % و32.34 % للبنوك التقليدية الخالصة والبنوك التقليدية ذات النوافذ الإسلامية على الترتيب خلال نفس الفترة 2006 – 2008، وأن حدة الانخفاض تكون باختلاف نوع البنك.

كما أن البنوك الإسلامية هي الأقل تعرضا للمخاطر من خلال مؤشرَي نسبة الدين من رأس المال ونسبة الدين من مجموع الأصول، حيث بلغ المؤشر الأول 3.09 % للبنوك الإسلامية عام 2006 مقارنة بـــ9.21 % للبنوك التقليدية و7.23 % للبنوك التقليدية ذات النوافذ الإسلامية.

وفي عام 2008 حافظت البنوك الإسلامية على تفوقها من حيث مؤشر الأمان فبلغت نسبة الدين من رأس المال 5.8 % مقارنة بـــ10.3 % لبنوك التقليدية و8.5 % للبنوك التقليدية ذات النوافذ الإسلامية.

وهدفت الورقة البحثية إلى مقارنة المميزات المالية للنظام المصرفي الإسلامي ونظيره التقليدي، وذلك قبل وفي أثناء الأزمة المالية التي عصفت بالعالم ابتداء من أواخر 2008، وذلك قصد إضفاء مزيد من الإثراء إلى النقاش المحتدم في خضم هذه الأزمة حول مدى قدرة النظام المصرفي الإسلامي أن يحل بديلا للنظام المصرفي التقليدي.

وتقارن الورقة النظامين من خلال ثلاثة مؤشرات رئيسية هي الأداء الربحي والتعرض للمخاطر والسيولة، ويستخدم البحث قاعدة معلومات تحتوي على 45 بنكا إسلاميا خالصا، و26 بنكا تقليديا خالصا، و30 بنكا تقليديا بنافذة إسلامية موزعة على 16 دولة مختلفة.

وبينت نتائج البحث أن كل البنوك شهدت دون استثناء خلال الأزمة المالية العالمية انخفاضا ملحوظا في الأداء الربحي، وأن البنوك الإسلامية حققت أعلى عائد على حقوق المساهمين وأعلى عائد على الأصول مقارنة بالبنوك الأخرى، وبخاصة عام 2008، إلى جانب أن البنوك التقليدية عانت أكثر من غيرها من انخفاض في حجم السيولة لديها وارتفاع مستوى التعرض للمخاطر مقارنة بالبنوك الإسلامية.[14]

وكشف تقرير القدرة التنافسية لتمويل الإسلامي[15] للعام 2009–2010 بأنه لا تزال معدلات الربحية المسجلة للمصارف الإسلامية أعلى بصفة عامة من معدلاتها في المصارف التقليدية ولاسيما في دول مجلس التعاون الخليجي. فعلى سبيل المثال، بلغ

متوسط العائد على الأصول لأكبر خمسة مصارف تقليدية في قطر 3.2 % في العام 2008، في حين بلغ 5.9 % لأكبر ثلاثة مصارف إسلامية. غير أن ربحية المصارف الإسلامية سجلت انخفاضاً أكثر حدةً من المصارف التقليدية، مما أدى إلى تقلص الفجوة بينها وبين المصارف التقليدية. فعلى سبيل المثال، بلغ متوسط العائد على الأصول لأكبر ثلاثة مصارف إسلامية في الإمارات العربية المتحدة 2.7 % في العام 2007 وانخفض بمقدار 0.8 % ليصل إلى 1.9 % في العام 2008، في حين بلغ متوسط العائد على الأصول لأكبر ثلاثة مصارف تقليدية في الإمارات العربية المتحدة 1.8 % في العام 2007 وانخفض بمقدار 0.3 % فقط ليصل إلى 1.5 % في العام 2008.

يوضح الجدول (1) بعض الإحصاءات صادرة عن صندوق النقد الدولي في تقريره عن مجموعة دول الشرق الأوسط ووسط آسيا متعلقة بأداء البنوك الإسلامية مقارنة بمعطيات إجمالي البنوك في دول التعاون الخليجي خلال الأزمة .

انطلاقا من هذا الجدول نلاحظ أن البيانات المتاحة عن النصف الأول من عام 2009 تشير إلى أن الانخفاض في مستويات الربحية في البنوك الإسلامية كان أكبر من البنوك التقليدية، والذي يرجع إلى أثر الدورة الثانية للأزمة على تراجع مستويات النشاط في الاقتصاد الحقيقي، ومن ثم في القطاعات مرتفعة المخاطر مثل قطاع الإنشاء والعقار، بصفة خاصة في الإمارات العربية المتحدة وقطر، وهو ما يعني أن البنوك الإسلامية ليست محصنة ضد الأزمات، كما يدعي البعض، وأن

إدارة تلك البنوك من الممكن أن تعرض المستثمرين في تلك البنوك لمستويات عالية من المخاطر بتركيز استثماراتها في قطاعات مرتفعة المخاطر.

وفقا للبيانات المالية المعروضة في الجدول يتضح أن البنوك الإسلامية تتمتع فعليا بمستويات رسملة أعلى، حيث ترتفع معدلات كفاية رأس المال في تلك البنوك مقارنة بالبنوك التقليدية (باستثناء الإمارات العربية المتحدة)، كذلك فان البنوك الإسلامية تتمتع بمستويات سيولة أكبر من البنوك التقليدية، الأمر الذي يجعل تلك البنوك أكثر قدرة على مواجهة الصدمات السوقية أو الائتمانية بشكل أفضل، من ناحية أخرى فان مبدأ المشاركة الذي يشكل أساس عمل البنوك الإسلامية في الأدوات المتوافقة مع الشريعة (على الأقل من الناحية النظرية) يمكن البنوك الإسلامية من أن تحول جانبا من الخسائر الى المستثمرين في تلك البنوك في حال وقوع تلك الصدمات.

هذا وأكد تقرير مالي[16] ،أن المصارف الإسلامية في الخليج لم تكن بمنأى عن تأثير الأزمة المالية العالمية وتداعياتها، حيث انخفض الأداء المالي لقطاع المصارف الخليجية الإسلامية بنسبة 28.02 % خلال عام 2009 وصولا إلى 3.14 مليار دولار، مقابل 4.36 مليار دولار عام 2008 أي بنسبة تراجع38 **%**.[17]

1-2 - الآثار السلبية:

كما ذكرنا سابقاً أن الآثار التي لحقت بالمصارف الإسلامية نوعان آثار ايجابية تم الحديث عنها في النقطة السابقة و آثار سلبية سيتم الحديث عنها كالتالي :

أ- تأثرت المصارف الإسلامية بالركود الذي حصل للبلدان التي تتواجد فيها أنشطتها جراء الأزمة، فقد مر الاقتصاد العالمي بمنعطف حرج، حيث ينحصر بين طلب شديد البطء في كثير من الاقتصادات المتقدمة وتضخم متصاعد في جميع أنحاء العالم، لاسيما الاقتصادات النامية .ويقول صندوق النقد الدولي، في تقريره لسنة 2009، أن الاقتصاد العالمي تراجع بنحو 6% [(18)] في الربع الرابع من 2008 والربع الأول من 2009 . وهذا التباطؤ أثر بشكل كبير على أسواق الائتمان العالمية . والصناعة المالية الإسلامية ليست ببعيدة عن ذلك، إذ تتعرض لمخاطر السوق والائتمان والسيولة والتشغيل والغطاء القانوني بالقدر نفسه التي تتعرض له نظيرتها التقليدية. فقد أظهرت الإحصائيات

التي ظهرت في عام 2009 ، أن جميع الدول التي تأثرت بالأزمة تباطأ النمو الاقتصادي فيها دون استثناء و لكن بدرجات متفاوتة.[19]

ب- انخفاض أصول المصارف الإسلامية نتيجة لانخفاض ودائع العملاء الذي تأثر بانخفاض النشاط الاقتصادي ، فقد ذكرنا سابقاً عند الحديث عن الآثار الايجابية للازمة على المصارف الإسلامية أن ودائع المصارف الإسلامية قد زادت إلا أن الذي زاد هو الودائع الجديدة المرتبطة بتحول الأفراد و المؤسسات إلى العمل المصرفي الإسلامي ، أما الودائع المرتبطة بنشأة المصارف الإسلامية فلاشك أنها قد تأثرت خاصة الودائع الاستثمارية و الودائع الادخارية و الودائع المخصصة ، و قد أظهرت بيانات الاستثمار في المصارف الإسلامية انخفاضاً واضحاً جراء الأزمة كما تأثرت أيضا حقوق الملكية و خاصة الأرباح المحتجزة و الاحتياطيات.[20]

ج- إن النفط كسلعة إستراتيجية يعتبر الممول الرئيسي لمشاريع عديدة ينفذها القطاع الخاص في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومن أهم مصادر الدخل بالنسبة للصناعة المالية الإسلامية في منطقة الخليج .ومع الهبوط الحاد في الأسعار العالمية للبرميل بشكل لم يتوقعه أحد خلال الأزمة،سيؤثر ذلك من دون شك على أداء المصارف الإسلامية خاصة أنه كان بمنزلة القائد الرئيسي لطفرة هذه الصناعة .

د- أغلب أسهم المصارف الإسلامية مدرجة في أسواق المال الخليجية والعربية وماليزيا، أو حتى في بورصات عالمية أمثال لندن ونيويورك.وقد تأثرت أسهم هذه الشركات بحدة جراء الانهيار الذي أصاب أسواق الأسهم، والهلع الذي رافق موجات البيع العشوائي .وكانت الأسهم الموافقة للشريعة أكثر تضررا من نظيراتها التقليدية، والدليل خسارة Titans Index مؤشر داو جونز العالمي للشركات الإسلامية[21] حوالي 7.39 ٪ من قيمته في بداية الأزمة، في حين لم يخسر مؤشر داو جونز للشركات التقليدية، والذي يقيس أداء أكبر 50 شركة تقليدية، إلا 6.31 ٪ من قيمته في الفترة نفسها .أما مؤشر داو جونز للشركات الخليجية الإسلامية DJIM GCC Index فهبط 12.77 ٪ ،مقابل انخفاض 11.94 ٪ لمؤشر الأسهم الخليجية التقليدية.[22]

هـ- انخفاض قيمة الأصول العينية للمصارف الإسلامية ، فكما هو معروف فان المصارف الإسلامية تحتفظ بالأصول العينية أكثر من المصارف التقليدية خاصة الأصول العقارية ، و قد أدى اندلاع الأزمة إلى انخفاض الأصول العقارية على مستوى العالم و من ثم تأثر أصول المصارف الإسلامية وقد أشارت بعض الإحصائيات إلى أن المصارف الإسلامية تحتفظ على الأقل بنسبة

(20%) من أصولها بشكل عيني[23] ،و انخفضت قيمة هذه الأصول مع هبوط الأسواق، الأمر الذي أدى بتلك البنوك إلى أخذ مخصصات لمواجهة خسائر محتملة في تقييم الاستثمارات، بالإضافة إلى خسائر محتملة قد تنتج عن عدم السداد لبعض الحاصلين على تمويلات منها، الأمر الذي أدى إلى انخفاض صافي دخل البنوك الإسلامية التجارية بشكل ملحوظ ليسجل أدنى انخفاض له بالتاريخ . وبنسبة % 32 - نهاية2009 .

و– في ظل انخفاض حجم الأصول في المصارف الإسلامية ، و زيادة المخاطر المحتملة ، و استمرار الأزمة فان المصارف الإسلامية اضطرت إلى اقتطاع مخصصات كبيرة لمواجهة انخفاض قيمة الأصول، فاثر ذلك أيضا على أرباحها كما اثر على احتياطياتها ، كما أن تعثر بعض العملاء و إفلاسهم جراء الأزمة قد جعل المصارف الإسلامية تقتطع مزيداً من المخصصات.

ز– انخفاض صافي أرباح المصارف الإسلامية نتيجة لعدة عوامل أهمها :

- انخفاض أنشطتها الاستثمارية نتيجة الأزمة .
- انخفاض حجم الخدمات المصرفية ، و بالتالي انخفاض عوائدها خاصة تلك الخدمات المرتبطة بالجانب الاستثماري كخدمات الضمانات و الاعتمادات .
- اقتطاع جزء من الأرباح لمواجهة المخصصات، و قد أثبتت بعض الإحصائيات أن دخول المصارف الإسلامية انخفضت بنسبة 16%.[24]

ح– أدى انخفاض دخول المصارف الإسلامية إلى انخفاض العائد على الموجودات كنتيجة طبيعية لانخفاض الدخول تأثراً بالأزمة.

ط– ارتفاع تكاليف التشغيل نتيجة لإعادة هيكلة الأنشطة و من ثم هيكلة الإيرادات و المصروفات ، و بالذات ارتفاع تكاليف تأهيل اليد العاملة التي تحتاج إلى تأهيل في الجانب المصرفي و الجانب الشرعي .

ي– انخفاض العائد على حقوق الملكية نتيجة لانخفاض صافي الأرباح للأسباب المذكورة سابقاً .

ك–تكدس السيولة لدى بعض المصارف الإسلامية نتيجة لعدم قدرتها على توظيفها لأسباب متعددة منها :[25]

- انخفاض الفرص الاستثمارية أمامها في ظل الأزمة .
- انخفاض طلبات العملاء نتيجة تخوفهم من آثار الأزمة .
- تشدد البنوك المركزية في إجراءات الرقابة على التمويلات .

– انخفاض العوائد نتيجة للركود الاقتصادي مقابل ارتفاع المخاطر خاصة مخاطر التعثر والإفلاس .

ل– اضطرار المصارف الإسلامية لإعادة هيكلة إيراداتها و استخداماتها من عدة أوجه أهمها :

- إعادة الهيكلة بين الأوعية الاستثمارية في الداخل .
- إعادة الهيكلة بين الأوعية الاستثمارية في الخارج .
- إعادة الهيكلة بين العملات الأجنبية و العملات المحلية ، و كذلك بين أنواع العملات الخارجية.
- إعادة الهيكلة بين حجم الاستثمار في الداخل و حجم الاستثمار في الخارج .

2- أهم التحديات أمام المصارف الإسلامية بعد الأزمة المالية

شهدت البنوك الإسلامية في الدول العربية والإسلامية وبعض الدول الغربية تطورات هامة في الأعوام الماضية؛ فقد ساهم استمرار ارتفاع أسعار النفط العالمية في إحداث طفرة السيولة النقدية لدى هذه المصارف ،مما ساعد على توسع بعض المصارف الخليجية نحو الأسواق الإقليمية والعالمية وزيادة التدفقات المالية المتجهة إليها من الخارج ،بحيث بدت الصناعة في مرحلة التصدير بعد أن سجلت نجاحات جزئية في أوطانه[26]، وفي ضوء اهتمام المسئولين في المراكز العالمية بآليات نظام الاقتصاد الإسلامي أبدت المصارف الإسلامية استعدادها للدخول في المنافسة الأجنبية من خلال تواجدها في أسواق المال العالمية مما يجعلها منكشفة أمام الهزات التي قد تطال النظام المالي العالمي . ومن ثم فإن توسع صناعة الخدمات المالية الإسلامية فضلا عن تداعيات الأزمة المالية العالمية يفرض مجموعة من التحديات ينبغي أن يكون التصدي لها بمثابة إطار جديد لتطوير الصناعة المالية الإسلامية وضمان النمو المستدام والمتوازن لها .تتجلى هذه التحديات ذلك فيما يلي:

أولا: تحدي التكتل والاندماج

تزايدت الأهمية النسبية للمصارف الإسلامية بصورة ملحوظة في السنوات الأخيرة من خلال تأسيس عدد متزايد من هذه المصارف في دول مجلس التعاون الخليجي، فقد قفزت حصة موجودات المصارف الإسلامية من حوالي 23.8% من إجمالي موجودات المصرفية لدول التعاون الخليجي في عام 2008 بمعدل نمو يقترب من ضعف معدل نمو الأصول في الجهاز المصرفي حيث بلغ

معدل متوسط النمو للأصول في البنوك الإسلامية 44% بالمقارنة بـــ 22.6% خلال الخمس سنوات الأخيرة.[27]

وعلى الرغم من التطور الذي شهدته المصارف الإسلامية من حيث زيادة أصولها ورؤوس أموالها وبروز مصارف إسلامية عملاقة في السنتين الماضيتين إلا أن هذه المصارف لازالت تعاني من صغر أحجامها مقارنة مع المصارف الأخرى في الأسواق المحلية والدولية، حيث يلاحظ تدني ترتيب المصارف الإسلامية في قائمة أكبر البنوك العالمية ،فرسملة البنوك الإسلامية العاملة حاليا ضئيلة جدا مقارنة بالمصارف العالمية حيث أظهرت الدراسات أن قرابة 75 % من البنوك الإسلامية يبلغ رأس مال كل منها اقل من 25 مليون دولار أمريكي فقط، مما يحول دون تحقيقها الأهداف التي أسست من اجلها ويعبق من نموها.[28]

وتبرز في هذا المجال أهمية التحرك قدما في عملية الاندماج فيما بين المصارف الإسلامية لتكوين وحدات أقوى وأكثر فاعلية وهذا من شأنه أن يزيد من حجم هذه المصارف لتكون قادرة على توفير حزمة متكاملة ومتنوعة من الخدمات والمنتجات المالية المصرفية والاستثمارية بتقنية متطورة وتكاليف منخفضة، ونظرا لخصوصية البنوك الإسلامية باعتبارها مؤسسات تنموية بالدرجة الأولى فإن زيادة حجمها من شأنه أن يؤدي إلى تعزيز دورها التنموي وتحسين قدرتها على الدخول في أسواق التمويل الدولية، وفي الوقت نفسه

إيجاد قنوات مناسبة لتوظيف فائض الأسواق لدى بعض المصارف في البلدان الراغبة والمتعطشة للبنوك الإسلامية وخصوصا الجاليات الإسلامية في الدول الغربية.كما أن الأزمة المالية تفرض على المصارف الإسلامية تدعيم رؤوس أموالها من خلال خطوط التحفيز المتاحة من قبل الحكومات عبر توسيع دائرة المساهمة في رؤوس أموالها من قبل القطاع العام مما يؤدي إلى تحسين استراتجيات وعمليات المؤسسات المصرفية بشكل كبير لاسيما أن الواقع العملي قد أثبت أن المصارف الإسلامية لديها قدرة أكبر على توليد الأرباح وهو ما ينعكس على تحسين كفاءة الاستثمارات الخاصة والعامة على حد سواء.

ثانيا :التطوير التشريعي

على الرغم من التطور الملحوظ خلال السنوات العشر الماضية في إصدار بعض التشريعات والنظم وتحديث القوانين التي صاغت إطارا لعمل المصارف الإسلامية في بعض الدول العربية

والإسلامية وأدت إلى توسعها إلا أنه ما زال هناك بعض أوجه الضعف في هذا المجال في عدد من الجوانب، فعلى المستوى القطري هناك حاجة لإصدار تشريعات لمساندة التطورات والنمو في صناعة الخدمات المالية الإسلامية لاسيما في مجال تطوير أدوات الإشراف من قبل البنوك المركزية والتي تراعي طبيعة عمل المصارف الإسلامية وما يتطلبه ذلك من إصدار أدوات لتداول الصكوك وإدارة السيولة.

وقد أدت الأزمة المالية العالمية إلى تجديد الدعوة إلى إصدار قوانين عالمية لصناعة المال حول العالم باعتبار أن المؤسسات التي تعمل فيها تخرج عن إطار القطرية وهو ما أثبتته الأزمة المالية نتيجة لسرعة وانتشار تداعياتها وفي هذا الصدد بذل مجلس الخدمات المالية الإسلامية [IFSB] جهودا حثيثة بالتنسيق مع عدد من المؤسسات الدولية والبنوك المركزية في الدول الإسلامية والبنوك الإسلامية بما يضمن لها تحقيق اندماج أكثر فاعلية في الاقتصاديات العالمية.

وقد أعلن البنك الدولي مؤخرا عن مشروع يسعى إلى وضع إطارا عالميا لأدوات المصارف الإسلامية والبنوك الإسلامية مدعوة للتفاعل مع تلك الدعوة والمشاركة فيها دفاعا عن مصالحها وانتشارها حول العالم.

ثالثا: التحديات الرقابية الجديدة على البنوك الإسلامية

أدت الأزمة المالية العالمية إلى تغيرات كبيرة ومتطلبات تنظيمية ورقابية واسعة من قبل البنوك المركزية على مستوى العالم لتفادي تكرار الأزمة العالمية وذلك من خلال صندوق النقد الدولي ومجموعة العشرين والحكومات الغربية والنامية بهدف إحكام مزيد من الضوابط والقيود على البنوك حول العالم وتتركز تلك الضوابط في ثلاثة اتجاهات:[29]

1. الاهتمام بمعايير كفاية رأس المال والتطبيق الحرفي لمقررات لجنة باذل 2 وما يتطلبه ذلك من اهتمام لإدارة المخاطر من الناحية الكمية والكيفية.
2. تطبيق آليات الحوكمة والإدارة السليمة على البنوك بشكل أكثر إلزاما وتوسعا.
3. استجابة للتغيرات الناتجة عن الأزمة في تعديل وإصلاح نماذج الأعمال المصرفية وتغييرها للحفاظ على أموال المودعين وتحسين ادارة السيولة وضمان استقرار النظام المالي العالمي.

وفي هذا الصدد لا نغفل الجهود التي قام بها مجلس الخدمات المالية الإسلامية حيث أصدر مجموعة من المعايير استجابة للمعايير الدولية وبما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية الغراء من بينها معيار كفاية رأس المال للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية فقط في عام 2005 كما أصدر أيضا متطلبات كفاية رأس المال للصكوك والتصكيك والاستثمارات العقارية وأصدر مبادئ إرشادية لأساسيات الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية.

وعلى الرغم من تلك الجهود المشكورة إلا أن السرعة الكبيرة للجهات الرقابية في استيعاب الأزمة ستفرض على المصارف الإسلامية في السنوات القليلة القادمة متطلبات من نوع جديد عليها الاستعداد لها والتكيف معها.

رابعا: تطوير النظم المؤسسية والقدرات البشرية

إن تحسين الهياكل الإدارية للمؤسسات المالية الإسلامية يعد أمرا ضروريا؛ لتحسين قدرة البنوك الإسلامية على المنافسة كما أن حوكمة الإدارة تعد أمرا رئيسيا في ظل وجود هيئات الفتوى والرقابة الشرعية كعنصر حاكم في ترشيد القرارات وتطوير المنتجات، وتعد مسألة توفير الكوادر البشرية المؤهلة علميا ومهنيا وخصوصا في مناطق جديدة فرضتها الأزمة المالية في مجال إدارة السيولة وإدارة المخاطر وتحسين إجراءات العمل ومتطلبات الرقابة من قبل البنوك المركزية أحد أهم التحديات التي ستواجه البنوك الإسلامية، حيث ما زالت قضية الجمع بين المهارات الاقتصادية والقانونية والفنية والإلمام بقواعد الاقتصاد الإسلامي وفقه المعاملات أحد أهم الجوانب التي استعصت على الحل برغم جهود البنوك الإسلامية في هذا المجال عبر مراكز التدريب أو من خلال إنشاء مراكز وشركات للتأهيل والاستثمار البشري، إلا أن الأمر الذي يستحق الوقوف أمامه هو استجابة بعض الجامعات الإسلامية والعربية لتقديم برامج للبكالوريوس والماجستير في مجال الاقتصاد الإسلامي وذلك بعد أن سبقتها الجامعات الغربية في هذا المجال، ولا شك أن الجهود الأكاديمية تعد من المساندة والبنية التحتية اللازمة لتطوير الأسس النظرية ودراسة التطبيقات العملية للبنوك الإسلامية وترويجها بشكل يتسم بالقبول العلمي والعملي والعالمي.[30]

خامسا: تطوير وابتكار أدوات ومنتجات قادرة على تلبية احتياجات الأسواق العالمية.

يتطلب تحسين القدرة التنافسية وتطوير أطر العمل في المؤسسات المالية الإسلامية الاهتمام والعناية الشديدة باحتياجات العملاء، من خلال العمل على تطوير وابتكار منتجات تفوق توقعاتهم

وتتصف بالالتزام الشديد بأحكام الشريعة الإسلامية، وتقديم خدمات ومنتجات جديدة تساهم في سد الفجوة التي نجمت عن انهيار العديد من المؤسسات التقليدية حول العالم وقد شهد تطوير المنتجات في المؤسسات المالية الإسلامية نموا تدريجيا من خلال وجود أدوات تركز على جذب المدخرات، وأدوات تستهدف الاستثمار وفقا لطبيعة وأشكال الاقتصاديات التي تعمل فيها. وقد جاءت معظم الابتكارات في مجال منتجات سوق رأس المال المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، فإضافة إلى المؤسسات المالية الإسلامية يوجد الآن أكثر من 250 صندوقا من الصناديق الائتمانية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية على نطاق العالم، في حين توسع التمويل الإسلامي إلى تمويل المشاريع خلال العامين الماضيين ودخلت الخدمات المالية الإسلامية مجال منتجات رأس المال المتطورة.

وتتعلق منتجات سوق رأس المال المبتكرة بصناديق رأس المال وصناديق المضاربة وتقدر قيمة الأوراق المالية الإسلامية المتداولة على نطاق العالم بمبلغ 300 مليار دولار أمريكي، وتتضمن منتجات رأس المال المبتكرة الأخرى الصكوك ذات الدخل الثابت وصناديق رأس المال الخاصة حيث صدرت صكوك ذات الدخل الثابت بأحجام كبيرة من الشركات والحكومات والتي تركزت في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي، ومن الأمثلة على هياكل الصكوك المبتكرة الصكوك القابلة للتحويل إلى أسهم أو أسهم رأس مال مصدرة وخيار رد الصكوك واستبدالها والصكوك الفرعية التي تمثل جزء من الشريحة الثانية من رأس مال البنوك الإسلامية.[31]

وعلى الرغم من أن هذه الصكوك تغطي معظم القطاعات إلا أنها تركزت بصفة غالبة على قطاع الإنشاءات وتنمية العقارات الطاقة وتنمية البنية الأساسية والاتصالات والخدمات المصرفية والموانئ والشحن، وبصفة عامة تكون مدة استحقاق الصكوك نحو خمس سنوات ولكن فترة الاستحقاق لمدة أطول قد تتراوح بين عشرة إلى عشرين عاما، حيث ينتمي المصدرون غالبا إلى قطاع الطاقة.

سادسا: النظم المحاسبية وإدارة السيولة وإدارة المخاطر.

أيقنت المصارف الإسلامية منذ بداية التسعينات على أهمية النظم المحاسبية ووضع معايير للمحاسبة الإسلامية والتي تلتزم بها كافة المؤسسات المالية الإسلامية، فأنشأت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في عام 1991 والتي بذلت جهودا مشكورة لتطوير معايير محاسبية وشرعية للأدوات الاستثمارية الإسلامية، إلا أنه لم يتم الالتزام بتلك المعايير حتى الآن

على الرغم من الدعوات المتكررة للالتزام بتلك المعايير، كما أن البنك الدولي يعكف حاليا على تطوير تلك المعايير للتنسيق مع هيئة المحاسبة والمراجعة المالية الإسلامية.

كذلك فإن جودة التقارير المالية المنشورة عن المصارف الإسلامية تتفاوت من سوق إلى آخر، حيث ما زالت بعض المؤسسات لا توفر بيانات وحسابات تفصيلية شاملة وتقتصر على توفير الحد الأدنى للإفصاح ــ كنشر الميزانية السنوية كما أن هذه البيانات يتأخر في الكثير من الأحيان ــ وتمثل مشكلة تضارب البيانات وعدم اتفاقها إحدى أهم المشكلات التي تواجه متخذي القرار والعاملين في مجال البحث العلمي للمؤسسات المالية الإسلامية.

حيث إنه على الرغم من إنشاء مجلس العام للخدمات المالية الإسلامية لتوفير تلك البيانات إلا أنه ما زال يقدم بيانات جزئية لا تتصف بالشمول وغالبا فيما تتعارض بينها.

تعاني الصناعة المالية الإسلامية من ضعف أدوات القياس ووسائل الرقابة الداخلية على المخاطر فضلاً عن عدم امتلاكها لأدوات إدارة للمخاطر بشكل كاف .وسيعتمد النمو في هذه الصناعة بدرجة كبيرة على الطريقة التي ستتعامل بها المؤسسات مع المخاطر .فالعصر الاقتصادي الذي يعيشه العالم اليوم هو عصر المخاطر، وفي حال لم تطبق المعايير الرقابية الدولية على المؤسسات الموافقة للشريعة، فلن تحظى بقبول في الأسواق العالمية وستنخفض قدراتها التنافسية على المدى الطويل.[32]

. ويعد الاهتمام بإدارات المخاطر عنصرا حاكما لمستقبل البنوك الإسلامية حيث أثبتت الأزمة المالية ضعف إدارات المخاطر في المؤسسات المصرفية العالمية والعربية، ولا شك أن مفهوم المخاطر في المصارف الإسلامية يختلف نسبيا عنه في المصارف التقليدية؛ ويعزى ذلك لقيام العملاء بتحمل جزء منها حيث تعد البنوك الإسلامية أقل عرضة للصدمات من البنوك التقليدية نظرا لتحمل العملاء عبء الخسائر إلا أن ذلك يفرض على البنوك الإسلامية العمل على تجنب المخاطر وسلامة الاستثمارات وتحسين كفاءة التشغيل.

سابعا: القدرة على استيعاب التطورات التكنولوجية.

لمواكبة التطورات الحديثة في العمل المصرفي تحتاج المصارف الإسلامية إلى زيادة مستوى الاستثمار في التكنولوجيا الحديثة وتطبيق الأنظمة والبرامج لمواكبة المنافسة في الأسواق الداخلية والخارجية.

وقد أدت الأزمة المالية العالمية إلى تغيرات أساسية في نماذج العمل القائمة والمتطلبات الرقابية، مما يفرض على المصارف الإسلامية أعباء تكنولوجيا جديدة مثل نظم إدارة السيولة وإدارة المخاطر وتطبيق معايير المحاسبية الجديدة والتي تغيرت بفعل الأزمة لضمان سرعة التسويات وزيادة الشفافية وهو ما يصب في خانة زيادة ثقة المستثمرين ورفع قدراتها التنافسية.

ثامنا: التحديات التسويقية :

التحدي الأساسي في هذا الجانب هو القدرة على إرضاء العملاء، حيث أن الصورة الذهنية حول البنوك الإسلامية غير صافية، ونقية وتشوبها بعض الشبهات، إلى جانب عدم الاقتناع بوجود فوارق جوهرية بين المنتجات الإسلامية وغيرها، والشعور بعدم الالتزام الديني الكامل من قبل العاملين في المؤسسات المالية الإسلامية، ووجود انتقادات لعديد من الممارسات مع عدم الالتزام بطبيعة العمل المصرفي وقصور المؤسسات المالية الإسلامية في تثقيفهم وتبيان أساليب عملهم[33] ، ويمكن إزالة هذا التحدي من خلال تنوير العملاء بطبيعة العمل المصرفي الإسلامي، وبيان تميزه في آلياته ووسائله ومنتجاته، وتوضيح مبررات التوافق أو الاختلاف مع العمل المصرفي التقليدي، والاستماع إلى آراء العملاء بهذا الخصوص.

خاتمـــــــة

في ختام هذا البحث وفي إطار اختبار صحة الفرضيات يتضح أن المصارف الإسلامية لم تكن بمنأى عن تداعيات الأزمة المالية فقد تأثرت على غرار نظيرتها التقليدية إلا أن تأثرها كان أقل من خلال عدة أوجه بطريقة مباشرة و غير مباشرة ، فالمصارف التي تأثرت بطريقة مباشرة هي تلك المصارف التي كان لها استثمارات في البورصة العالمية عن طريق المحافظ الاستثمارية الدولية أو صناديق الاستثمار الدولي و هذا القسم من المصارف الإسلامية لا شك انه قد تأثر بالأزمة خاصة تلك المصارف التي كانت مشتركة أو مستثمرة في محافظ أو صناديق استثمار مرتبطة بالقطاع العقاري إلا إن تلك الاستثمارات كانت محدودة ، و لم تؤثر على مراكزها المالية ،

كما لم تؤثر على ربحيتها كثيراً . أما القسم الآخر من المصارف الإسلامية هي تلك المصارف التي تأثرت بالأزمة بطريقة غير مباشرة نتيجة لأثر الأزمة على جميع القطاعات الاقتصادية دون استثناء بدرجات متفاوتة ، إلا إن القطاع المالي و المصرفي كان أكثر القطاعات تأثراً بالأزمة و من ثم فقد شملها الأثر مثلها مثل أي مؤسسة اقتصادية تأثرت بالوضع العام من الأزمة إلا إن الأمر الذي يمكن التأكيد عليه هو إن تأثرها كان محدوداً كما إن أي منها لم يتعرض لإفلاس أو صعوبات مالية استدعت تدخلاً من المصارف المركزية بسبب الأزمة كما إن بعضاً من التأثر كان ايجابياً مثل زيادة ودائع المصارف الإسلامية.

إن المصارف الإسلامية أكثر استعدادا لمجابهة تداعيات الأزمة المالية من البنوك التقليدية، خصوصا أنها تبدو أكثر ربحية وأقل انكشافا على المخاطر من البنوك التقليدية، بالإضافة إلى تمتعها بوفرة السيولة، وأن النظام المالي الإسلامي يمتلك مبدئيا المقومات الأساسية التي تؤهله ليكون منافسا للنظام المالي التقليدي شريطة مجابهة التحديات التي تواجه الصناعة المالية الإسلامية ككل.

وفيما يلي نورد بعض التوصيات تمكن المصارف الإسلامية من مواجهة تحدياتها بعد الأزمة المالية:

- ☜ إنشاء مجلس أعلى للفتوى يتكون من صفوة الشيوخ والعلماء ذوي المعرفة الرفيعة بأحكام الشرع وبالمعاملات المصرفية، ليسهم في إثراء القرارات الشرعية.
- ☜ العمل على دمج المصارف الصغيرة للاستفادة من مزايا الاقتصاديات الكبيرة.
- ☜ زيادة مساحة تمويل اقتناء الأصول والسلع الرأسمالية، وتقليل المبالغ الموجهة لتمويل رأس المال العامل.
- ☜ تضافر الجهود لاكتمال البنية التحتية ومنها وضع الأنظمة الخاصة لممارسة العمل المصرفي الإسلامي.
- ☜ حديث الأنظمة وتقديم الخدمات المالية المتطورة لمواجهة المنافسة الدولية، وتوسيع قاعدة المساهمين، والفصل بين الإدارة والملكية، وإعادة هيكلة الشركات التابعة.
- ☜ التقيد بمعايير هيئة المحاسبة والمراجعة وقواعد السلوك المهني للمؤسسات المالية الإسلامية، وتطبيق معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية.
- ☜ تفعيل دور المؤسسات التي تتولى التحقق من الالتزام بالمعايير والضوابط الشرعية.
- ☜ تحسين وتطوير منظومة إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية.

☜ وأخيرا الاهتمام الأكثر بالاستثمار في تدريب وتثقيف الموارد البشرية لما لها من آثار، ومردودات إيجابية على العمل المصرفي الإسلامي.

ملحق الجداول :

الجدول(1):بعض المؤشرات للبنوك الإسلامية والنظام المصرفي في دول مجلس التعاون % في عام 2008

	السعودية		الكويت		الإمارات		البحرين		قطر		متوسط دول المجلس	
البيان	البنوك الإسلامية	إجمالي البنوك	البنوك الإسلامية	إجمالي البنوك	البنوك الإسلامية	إجمالي البنوك	البنوك الإسلامية	إجمالي البنوك	البنوك الإسلامية	إجمالي البنوك	البنوك الإسلامية	إجمالي البنوك
معدل كفاية رأس المال	22.1	16.0	21.7	16.0	12.8	13.3	24.5	18.2	17.9	15.6	19.8	15.7
التغير في الربحية **2008–2009**	2.0	11.8 –	42.7 –	70.1 –	0.7	7.9	18.8	4.6 –	4.5	21.7	6.6-	13.9-
التغير في الربحية النصف الأول **2009** مقارنة بالفترة نفسها من **2008**	2.9	11.9 –	71.9 –	76.3 –	34.3 –	19.5 –	46.5 –	33.7 –	0.0	5.1	29 –	23.5 –
التغير في الربحية في عام **2008**والنصف الأول من **2009** مقارنة بعامة **2007**	4.3	7.2 –	49.7 –	65.8 –	0.8 –	10.0	8.2	3.2 –	2.8	25.4	8.8 –	10.2 –
العائد على الأصول	3.7	2.1	1.6	3.2	1.7	2.2	2.6	1.3	6.6	2.6	3.2	2.3
التعرض لقطاع العقار والإنشاء كنسبة من إجمالي القروض	5.6	7.3	22.1	31.4	25.7	12.9	11.3	26.2	38.3	18.3	20.6	19.2

المصدر:

IMF, Régional Economic Outlook : Middle East and Central Asia, Washington, , octobre ,2009 ,p 11

الإحالات والمراجع:

1- International Financial Services London," **REPORT ON ISLAMIC FINANCE** ", www.ifsl.org.uk/research . January 2008.

2– هناك خلل ما في النظام المالي الرأسمالي أرجعه الأستاذ موريس آليه (Maurice Allais) (1993) إلى الزيادة المفرطة في الائتمان ووعود الدفع وتنفيذها، وإلى المراهنة أو "المضاربة" (Spéculation) على ذلك، مما أدى كما يقول الأستاذ آليه إلى انفصام بين معطيات الاقتصاد الحقيقي والأسعار الاسمية التي تحددها المراهنة. ، ومن المتأخرين الذي أكدوا على وجود خلل ما في النظام المالي العالمي الاقتصادي جوزيف ستيغليتز الحائز على جائزة نوبل عام 2001 وذلك عام 2003

أنظر: موريس آليه ،" الشروط النقدية لاقتصاد الأسواق من دروس الأمس إلى إصلاحات الغد "،ترجمة المعهد الإسلامي للبحوث التدريب ، جدة ، 1992. ص7

انظر كذاك: أحمد مهدي بلوافي،"أزمة عقار..أم أزمة نظام"، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي ،جامعة الملك عبد العزيز ، جدة ، islamiccenter.kaau.edu.sa/arabic/Hewar.../Belwafi01.pdf(على الخط) 2010/02/25

[3]-IMF, "Régional Economic outlook: Middle East and Central Asia", Washington, octobre 2009 p 11.

[4]- هي شركة قابضة، أسسها جون مودي في عام 1909، و تملك خدمة موديز للمستثمرين: Moody's Investors Service Corporation و التي تقوم بالأبحاث الاقتصادية و التحليلات المالية و تقييم مؤسسات خاصة و حكومية من حيث القوة المالية و الائتمانية. و تسيطر مؤسسة موديز على ما يقارب 40% من سوق تقييم القدرة الائتمانية في العالم انظر : http://ar.wikipedia.org (على الخط) 2009/12/24

[5]– حسن ثابت فرحان،" أثر الأزمة المالية العالمية الحالية على أداء المصارف الإسلامية والتنمية " ، مؤتمر المصارف الإسلامية اليمنية:الواقع..وتحديات المستقبل ،صنعاء ،الجمهورية العربية اليمنية،20–21 مارس2010.

[6]– المرجع نفسه.

[7]– فؤاد محمد محيسن،" الأزمة المالية العالمية وآثرها على المؤسسات المالية الإسلامية " ، المؤتمر الرابع للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية ، دمشق سوريا،01 جوان 2009 .

[8]– مجلة اتحاد المصارف العربية ،" قطاع المصارف الإسلامية في الدول العربية " ، العدد 349، ديسمبر 2009 ، ص5.

http://www.uabonline.org/magazine/magazine-download.php?id=222010/05/17(على الخط)

[9] – حسن ثابت فرحان ،مرجع سابق.

[10]– المرجع نفسه.

[11]– مجلة اتحاد المصارف العربية ، مرجع سابق، ص54

[12]– مجلة اتحاد المصارف العربية ، مرجع سابق، ص54

[13] – أعدها الدكتور حاتم غومة والدكتور نبيل غلاب المحللان الماليان في البنك الإسلامي للتنمية

[14] – حاتم غومة، نبيل غلاب ، " البنوك الإسلامية تحقق أعلى عوائد على حقوق المساهمين خلال الأزمة " ،

http://www.kantakji.com/fiqh/Files/Markets/B192.txt2010/05/10(على الخط)

[15] – الدورة السادسة عشر من المؤتمر العالمي للمصارف الإسلامية،" تقرير القدرة التنافسية "، فندق الخليج بمملكة البحرين 7 ديسمبر http://www.arabianbusiness.com/arabic/5756172009 . (على الخط)2010/05/10

وشاركت شركة ماكينزي آند كومباني في إعداد هذا التقرير الذي يلقي الضوء على آخر التطورات التي شهدها مجال التمويل الإسلامي، ويتضمن التقرير أقسام تفصيلية تتناول إدارة السيولة في دول الخليج والمشهد العام للخدمات المصرفية الإسلامية في دول شمال أفريقيا وإدارة الاستثمارات الإسلامية.

وتعد ماكينزي إحدى شركات الاستشارات الإدارية التي تساعد نخبة من المؤسسات والمنظمات في إدخال تحسينات ودائمة الأثر ومستدامة على أدائها وتضم ماكينزي آند كومباني عدداً من الاستشاريين موزعين على ما يزيد عن 90 مكتباً في أكثر من 50 دولة، وتقدم ماكينزي الاستشارات لعملائها فيما يخص الأمور الاستراتيجية والجوانب التشغيلية والتنظيمية والتقنية .

[16] – التقرير الذي أعدته شركة بيت الاستثمار العالمي «جلوبل» الكويتية.

[17]– المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية:

http://www.cibafi.org/ifwatch/DetailsDisasters.aspx?IDD=172&Val=0 2010/05/11(على الخط)

[18] – صندوق النقد الدولي،" التقرير السنوي 2009: مكافحة الأزمة الراهنة " ، ص 17.

http://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/ar/2009/pdf/ar09_ara.pdf2010/05/19(على الخط)

[19]– محمد بدير ، " آثار الأزمة المالية غير المباشرة على البنوك الإسلامية " ، www.aljazeerah.com ، (على الخط) 2009/3/28

[20] – حسن ثابت فرحان ،مرجع سابق

[21] – هذا المؤشر يقيس أداء أكبر ١٠٠ شركة إسلامية حول العالم

[22]– حسن ثابت فرحان ،مرجع سابق

[23] – معاوية بن كنة ، الاقتصادية الالكترونية ، www.aleqt.com ، (على الخط) 2009/2/17

[24] -معاوية بن كنة ، المرجع السابق

[25]- في ما يتعلق بالسيولة فإنه بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر وضعت الإدارة الأميركية قيودا على حركة رؤوس الأموال حول العالم مما دفع بحكومات الدول الإسلامية إلى البحث عن بدائل استثمارية أخرى، الأمر الذي ترتب عليه سحب لرؤوس الأموال العربية والإسلامية نحو دولها الأم. وكذلك أدى ارتفاع أسعار النفط إلى فائض في السيولة في الدول المصدرة للنفط وبخاصة دول مجلس التعاون الخليجي، ولذلك فمن المتوقع أن تكون البنوك الإسلامية الموجود معظمها في منطقة الشرق الأوسط قد استفادت من هذا الفائض، وتؤكد هذه التحليلات أن البنوك الإسلامية تتمتع بحجم سيولة أكبر من البنوك التقليدية.

[26]- محمد جميل الشبشيري،" تجربة البنوك الإسلامية رؤية حول التطوير في ظل الأزمة المالية العالمية "، ورقة مقدمة لندوة معهد الدراسات المصرفية (البنوك الإسلامية والأزمة المالية العالمية ، الفرص والتحديات) الكويت، ابريل 2010.ص10

[27] -محمد جميل الشبشيري، المرجع السابق ،.ص10

[28]- عز الدين خوجة ، " الصيرفة الإسلامية و تحديات الأزمة المالية العالمية " ،

(على الخط) أفريل 2010 http://cibafi.org/newscenter/Details.aspx?Id=7781&Cat=0

[29]– محمد جميل الشبشيري، المرجع السابق ،.ص12

[30] – المرجع نفسه،ص13.

[31] – المرجع نفسه،ص14

[32] شركة سبائك ، : " تأثيرات الأزمة العالمية على الصناعة المالية الإسلامية"، التقرير الشهري ، أكتوبر 2008.

(على الخط) 2010 /05/19 http://www.sabaek.com/v1/reports/Oct.2008.pdf

[33]– عز الدين خوجة ، مرجع سابق